Journal Of the Iraqia University (76-1) April (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

# المؤسسة العسكرية المصرية ١٨٥٦- ١٨٦٣

م. د. مزاحم جاسم محمد حسن السامرائي

وزارة التربية / مديرية تربية صلاح الدين / رئيس الجهاز التنفيذي

# *the Egyptian Military Establishment 1856 - 1863*

*Muzahem Jasim Muhammad Hassan Al Samarrai*
*Muzahimjassim79@gmail.com*

الملخص : شهدت المؤسسة العسكرية المصرية في الفترة (١٨٥٦ – ١٨٦٣) ثورة شاملة في بناء الجيش المصري أعادت تشكيل العنصر البشري في هذه المؤسسة؛ حيث انتقلت من نظام الامتيازات العرقية إلى نظام المواطنة العسكرية عبر إقرار التجنيد الإجباري لكل ابناء مصر. وقد أدى هذا التحول إلى انصهار أبناء الأعيان والمشايخ مع طبقة الفلاحين في بودقة وطنية واحدة، بالتوازي مع فتح مسارات الترقي للرتب العليا أمام العناصر المصرية الأصيلة (أولاد العرب). وهذا لنهج لسلك الضباط حوّل المؤسسة من أداة عسكرية تابعة للأسرة الحاكمة إلى كيان وطني بامتياز، ووضع الاساس التاريخي لبروز النخبة العسكرية الوطنية. كما اتسمت المنظومة الدفاعية في تلك الحقبة بتبني استراتيجية الإحياء التقني، والتي تجلت في إعادة تنشيط المدارس الحربية المتخصصة واستعادة الحراك العلمي عبر البعثات العسكرية الموجهة نحو المدارس الأوروبية الرائدة (الفرنسية والبروسية). ولم يقتصر التطوير على الجوانب الأكاديمية والتسلح الفني بالمدفعية الحديثة فحسب، بل امتد ليشمل تطوير المنظومة اللوجستية؛ حيث استُبدلت أساليب القهر البدني بنظم انضباطية حديثة، ورُفعت كفاءة التعيينات والخدمات الطبية والملبس، مما أدى إلى استعادة كرامة الجندي المصري وتحجيم ظاهرة التسرب العسكري إلى أدنى مستوياتها التاريخية. وتجاوزت المؤسسة العسكرية المصرية خلال هذه الفترة دورها التقليدي لتتحول إلى قوة ضاربة في مسرح السياسة الاقليمية والدولية ، حيث خاضت اختبارات ميدانية بمناطق مختلفة من العالم ذات جغرافية متباينة؛ بين القرم والمكسيك واليمن. وقد أثبتت هذه المعارك الخارجية قدرة هذه المؤسسة على التكيف الاستراتيجي وإدارة العمليات اللوجستية المعقدة بعيداً عن قواعد الإمداد، مما رسخ بالأذهان صورة عن الجندي المصري كعنصر منضبط عسكريا ، وأعاد لمصر مكانتها كقوة فاعلة في التوازنات العسكرية الدولية آنذاك.

The Egyptian military establishment witnessed a comprehensive revolution in its structure between 1856 and 1863, reshaping its human element. It transitioned from a system of racial privileges to one of military citizenship through the introduction of compulsory conscription for all Egyptians. This transformation led to the integration of the sons of notables and tribal sheikhs with the peasant class into a single national entity, while simultaneously opening up avenues for advancement to higher ranks to native Egyptians (the sons of Arabs). This approach to the officer corps transformed the institution from a military tool subservient to the ruling family into a truly national entity, laying the historical foundation for the emergence of a national military elite. The defense system during this era was also characterized by the adoption of a strategy of technological revitalization, manifested in the reactivation of specialized military academies and the revival of scientific activity through military missions to leading European schools (French and Prussian). This development was not limited to academic aspects and the acquisition of modern artillery, but extended to the modernization of the logistical system. Physical coercion was replaced with modern disciplinary systems, and the efficiency of recruitment, medical services, and uniforms was improved, restoring the dignity of the Egyptian soldier and reducing desertion to its lowest historical levels. During this period, the Egyptian military transcended its traditional role, transforming into a powerful force on the regional and international political

stage. It underwent field trials in diverse geographical locations around the world, from Crimea to Mexico to Yemen. These foreign engagements demonstrated the institution's capacity for strategic adaptation and its ability to manage complex logistical operations far from supply bases.

This solidified the image of the Egyptian soldier as a disciplined military element and restored Egypt's standing as an influential power in the international military balance of power at the time.

## المقدمة

تظل المؤسسة العسكرية المصرية في القرن التاسع عشر هي نقطة انطلاق لحركة التحديث الشاملة في الدولة المصرية الحديثة؛ فلم تكن العسكرية مجرد أداة للحرب، بل كانت وسيلة للإصلاح الاجتماعي، ومصنعاً للكوادر الإدارية، ومنطلقاً للسيادة الوطنية. وإذا كان التاريخ العسكري لهذه الحقبة قد انفرد به عهد محمد علي باشا بالجزء الاكبر من الدراسة والتحليل بوصفه مرحلة التأسيس والصدام، فإن الفترة الممتدة ما بين (١٨٥٦ – ١٨٦٣)، وهي فترة حكم (محمد سعيد باشا)، قد ظلت لفترة طويلة بعيدا عن مسار التاريخ العسكري المصري، أو مرحلة انتقالية ، وُصفت أحياناً بالركود، او التبعية تارة ، نتيجة للتراجع الذي أصاب الجيش عقب معاهدة لندن (١٨٤٠).

إلا أن الدراسة الدقيقة للوثائق العسكرية والمراسلات السياسية في تلك الفترة، تكشف عن واقع مختلف تماماً؛ حيث مثّل عهد محمد سعيد باشا مرحلة إعادة الروح للمؤسسة العسكرية بفكر جديد يرتكز على الاعتماد على ابناء البلد .

كان محمد سعيد باشا هو أول من وضع اساس المواطنة العسكرية عبر قراره التاريخي بجعل التجنيد إجبارياً على كافة فئات الشعب، محطماً بذلك الامتيازات الطبقية والعرقية التي ميزت سلك الضباط لعقود، وهو ما مهد الطريق لظهور النواة الأولى للضباط الوطنيين الذين سيشكلون لاحقاً ضمير الحركة العرابية.

إن أهمية دراسة الفترة (١٨٥٦ – ١٨٦٣) لا تكمن فقط في التحديث التقني أو المدارس الحربية، بل تكمن في مشاركة الجندي المصري في مهام دولية بعيداً عن حدود مصر وهي حروب، وإن لم تعد على مصر بنفع سياسي مباشر، إلا أنها كانت ميداناً لاختبار كفاءة المقاتل المصري، وأثبتت للعالم أن العسكرية المصرية قادرة على التجدد والنهوض مرة اخرى.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى معالجة الثغرة التاريخية في تلك المرحلة الانتقالية، وتتبع مسار التحول من العسكرية النظامية ذات الطابع الديني إلى العسكرية الوطنية في عهد محمد سعيد سعيد، محللاً البنى التحتية، والنظم التدريبية، والبعثات الحربية، مع ربط ذلك بالسياق الجيوسياسي الذي وضع الجيش المصري في قلب الصراعات الدولية آنذاك.

وانطلاقاً من الرغبة في تقديم دراسة تحليلية متكاملة للمؤسسة العسكرية المصرية في تلك الحقبة، فقد تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين رئيسين، يتناول كل منهما اتجاه من اتجاهات الإصلاح العسكري وتجلياته الميدانية في الفترة المعنية بها هذه الدراسة، وذلك على النحو الآتي، حيث تناولنا في المبحث الأول الإصلاحات الهيكلية والنظم العسكرية في عهد سعيد باشا (١٨٥٦ – ١٨٦٣)، حيث تناول هذا المبحث الجوانب التنظيمية والتشريعية التي طرأت على الجيش، من خلال ثلاث مطالب، وهي فلسفة التجنيد العام وأثرها في الاندماج الشعبي والمساواة العسكرية في (المطلب الأول)، وتطوير المصانع والمؤسسات التعليمية الحربية والبعثات العسكرية إلى أوروبا في (المطلب الثاني)، وتحديث النظم التدريبية والأسلحة واللوجستيات العسكرية: البحرية والبرية في (المطلب الثالث).

أما المبحث الثاني من هذه الدراسة فخصص لبحث الجيوبولتيك العسكري المصري وادواره الخارجية في الفترة الواقعة ما بين (١٨٥٣ – ١٨٦٣)، ويبحث في دور الجيش المصري كقوة إقليمية في خدمة الدولة المتبوعة واختبار كفاءته في البيئات الجغرافية المختلفة، عبر المطالب التالية، حيث بحثنا طبيعة المشاركة المصرية في حرب القرم (١٨٥٣ – ١٨٥٥) وأثرها في استعادة الروح القتالية في (المطلب الأول)، والأورطة المصرية في المكسيك (١٨٦٣): الأبعاد السياسية والنتائج العسكرية في (المطلب الثاني)، والتحديات العسكرية في اليمن وعسير (١٨٦٣) وتقييم الجدوى الاستراتيجية للمشاركات الخارجية في (المطلب الثالث).وقد انتهجت هذه الهيكلية الشاملة والموسعة لأننا أمام مرحلة لم تكن مجرد جسر بين عهد (محمد علي باشا وإسماعيل باشا) بل كانت مرحلة إعادة صياغة للهوية العسكرية المصرية .

## المبحث الأول الإصلاحات الهيكلية والنظم العسكرية المصرية في عهد محمد سعيد باشا للمدة (١٨٥٦ ـ ١٨٦٣)

مثّل ارتقاء محمد سعيد باشا سدة الحكم عام ١٨٥٤ نقطة تحول جوهرية في مسار المؤسسة العسكرية المصرية؛ فبعد سنوات من الخمول الإجباري الذي فُرض على الجيش عقب معاهدة لندن ١٨٤٠، وما تلاها من سياسات الانكماش في عهد عباس حلمي الأول[1]، جاء سعيد

باشا برؤية ليبرالية عسكرية غير مسبوقة. لم تكن غاية سعيد مجرد زيادة التعداد العددي، بل كانت تهدف إلى صهر مكونات الشعب المصري في بوتقة عسكرية واحدة تلغي التمايز العرقي والطبقي.

لقد ارتكزت إصلاحاته الهيكلية على تحويل الجندية من سخرة[٢] يفر منها الفلاحون إلى واجب وطني وشرف يسعى إليه أبناء الأعيان والمشايخ على حد سواء، وهو ما عُرف تاريخياً بسياسة المساواة[٣]. وسنحاول من خلال هذا المبحث استقراء النظم الجديدة التي استحدثها سعيد باشا لتطوير الكوادر البشرية، والارتقاء بالمؤسسات التعليمية، وتحديث الترسانة العسكرية، وذلك وفق التقسيم الآتي:

**المطلب الأول: فلسفة التجنيد العام وأثرها في الاندماج الشعبي والمساواة العسكرية.**

لم تكن سياسة التجنيد في عهد سعيد باشا مجرد إجراء تنظيمي لزيادة تعداد القوات المسلحة، بل كانت ثورة في بناء المؤسسة العسكرية المصرية استهدفت إعادة ربط الفرد بالدولة. حيث ورث محمد سعيد باشا تركة عسكرية مثقلة بالجمود بعد معاهدة لندن ١٨٤٠، لكنه لم يكتفِ بترميم البنية التحتية، بل أحدث نقلة نوعية في العقيدة القتالية. تمثلت هذه النقلة في الاندماج الشعبي للمؤسسة العسكرية[٤]؛ وانتقل بالجندي من مرتبة المُسخَّر الذي يُساق للخدمة مدى الحياة، إلى مرتبة المواطن الذي يؤدي واجباً وطنياً محدد الأجل. وإن تقليص مدة التجنيد إلى عام واحد لم يكن مجرد تخفيف للأعباء، بل كان اعترافاً ضمنياً بقيمة الوقت والحرية الفردية للفلاح المصري، مما حول الجندية من عقوبة مؤبدة إلى مهمة وطنية مؤقتة[٥].

**اولاً: ظهور مفهوم المواطنة في ظل إعادة بناء الدولة على أسس عسكرية .**

أصدرّ محمد سعيد باشا أمره التاريخي بأن يكون التجنيد إجبارياً على كافة فئات الشعب المصري دون استثناء بما في ذلك أبناء الأعيان والمشايخ والعمد واقاربهم وجعلهم بمساواة مع بقية الفلاحين [٦] وبمدة محددة (سنة واحدة قابلة للتجديد)، وكان ذلك عام ١٨٥٥ وهذا يمثل الخطوة الأكثر جرأة في عهد سعيد باشا بقيامه بتعميم التجنيد الإجباري ليشمل جميع الطبقات الاجتماعية دون تمييز وكذلك دمج المصريين من مختلف الأديان، فاجتماعياً قضى هذا القرار على الامتياز الطبقي الذي كان يعفي الأثرياء من الخدمة ، مما خلق حالة من الانصهار الوطني داخل الثكنات [٧]من جهة اخرى اصدر اوامره الخاصة بتسريح الجنود الذين مضت فترة طويلة بالخدمة واعفى المسرحين من اعمال السخرة [٨].

ومن أهم تجليات فلسفة (محمد سعيد باشا) هي سياسة المساواة العرقية داخل الجيش. فقد أصدر تعليماته الصارمة بالسماح للمصريين (أولاد العرب) بالترقي إلى رتب الضباط، وهو أمر كان محظوراً أو شبه مستحيل في السابق، حيث كان احتكار الرتب العليا مقتصرًا على العناصر (التركية–الشركسية)، وبذلك اتبع (محمد سعيد باشا) سياسة التمصير الإداري والعسكري بوعي سياسي كبير. من خلال ترقية أبناء وجهاء مصر (المصريين الوطنيين) إلى رتب الضباط والوظائف القيادية، وبهذه السياسة فكك تدريجياً الهيمنة التقليدية للعناصر التركية والشركسية التي كانت تسيطر على مفاصل الجيش منذ عهد المماليك[٩].

**ثانياً: المؤسسة العسكرية واعادة تشكيل البنية المجتمعية : إنهاء الجزية وبداية عصر المواطنة .**

يمثل قرار انخراط الأقباط في الخدمة العسكرية عام ١٨٥٥ نقطة تحول جوهرية في فلسفة الحكم في مصر، ويمكن تحليل أبعاد هذا القرار من خلال ثلاثة محاور رئيسية[١٠]:

١– تفكيك نظام الجزية وبديل ضريبة الدم، فتاريخياً، كان يُعفى غير المسلمين من الخدمة العسكرية مقابل دفع الجزية كبديل مالي للحماية التي توفرها الدولة. وبإصدار سعيد باشا لهذا القرار، ألغى الجزية فعلياً وعملياً، واستبدلها بما يُعرف تاريخياً بضريبة الدم (الخدمة العسكرية). وهذا التحول نقل القبطي من مربع المحمي إلى مربع الحامي، وهو أرقى تمثيل للمساواة السياسية والقانونية.

٢– الجيش كمؤسسة اجتماعية توحيدية، فلم تكن الثكنات العسكرية في عهد سعيد باشا في الفترة (١٨٥٦ – ١٨٦٣) مجرد أماكن للتدريب، بل كانت أول مختبر اجتماعي يلتقي فيه المصريون على اختلاف عقائدهم تحت راية واحدة ولأجل هدف واحد. وهذا الاختلاط اليومي في المعيشة والتدريب والمخاطر ساهم في تذويب الحواجز النفسية الموروثة، وأسس لما نسميه اليوم الوحدة الوطنية. فالزمالة في السلاح خلقت رابطة تتجاوز الانتماء الديني، مما جعل الجيش هو المؤسسة الأولى التي صهرت المكونات الطائفية في قالب المصرية.

٣– القيمة الرمزية لحمل السلاح، في الفلسفة السياسية القديمة، كان حق حمل السلاح امتيازاً يُمنح للمواطن كامل الأهلية والولاء. لذا، فإن منح الأقباط هذا الحق كان اعترافاً صريحاً من الدولة بمواطنتهم الكاملة وولائهم غير المشكوك فيه. كانت هذه الخطوة بمثابة سابقة إدارية كسرت الجمود الذي ساد لقرون، وأثبتت أن الدفاع عن الوطن هو واجب أخلاقي وإنساني لا يخضع للتمايز العقدي.

ودينياً كان انخراط الأقباط في الجيش جنباً إلى جنب مع المسلمين بمثابة حجر الزاوية في مفهوم المواطنة الحديثة، حيث تساوى الجميع في حق الدفاع عن الأرض وحمل السلاح، وهي سابقة تاريخية في الإدارة المصرية آنذاك[١١].

وهذه الإصلاحات كان لها أثر تاريخي بعيد، فهي التي مهدت الطريق لاحقاً لظهور شعارات مثل الدين لله والوطن للجميع في ثورة ١٩١٩. فقد تعلم المصريون في خنادق الجيش وفي القرعة العسكرية أن الرصاصة لا تفرق بين جندي وآخر، وأن تراب الوطن ملك للجميع.

**ثالثاً: التمصير العسكري وتكوين الهوية الوطنية: من جيش الأسرة الحاكمة إلى جيش الأمة**

لم يكن قرار سعيد باشا بفتح باب الترقي للمصريين مجرد إجراء إداري، بل كان عملية إحلال اجتماعي كبرى. من خلال السماح لأولاد العرب بارتداء بدلة الضباط، فقام سعيد بخلق طبقة جديدة من المثقفين العسكريين الذين يمتلكون القوة (السلاح) والمعرفة (التدريب العسكري) والشرعية (الانتماء للأرض). وهذه الطبقة هي التي ملأت الفراغ بين الفلاحين المسخرين والنخبة الحاكمة الأجنبية، فشكلت ما يمكن تسميته بـــطليعة الوعي القومي[١٢].

قبل هذه الإصلاحات، كان الوعي الجمعي المصري يرى في الجندي أداة قمع بيد الحاكم، وغالباً ما كان الضابط يتحدث لغة لا يفهمها الجندي (التركية). وإن سياسة التمصير التي أشرتَ إليها حولت الجيش من أداة للسيطرة إلى مؤسسة للتمثيل الشعبي. فأصبح الجندي يرى في ضابطه أخاً له في الهوية واللسان، مما نقل ولاء المؤسسة من الفرد (الحاكم) إلى الكيان(الوطن)، وهذا هو الجوهر الذي قامت عليه لاحقاً الحركة العرابية[١٣].لأول مرة في تاريخ مصر الحديث، أصبحت الخدمة العسكرية مصعداً اجتماعياً. فابن الفلاح الذي كان محكوماً عليه بالبقاء في قريته، أصبح بإمكانه أن يصبح قائدا، وهو ما منح المصريين ثقة في قدرتهم على إدارة شؤونهم بأنفسهم دون الحاجة للوصاية التركية–الشركسية. وهذا الاعتراف بالكفاءة الوطنية كان بمثابة صك استقلال معنوي للمصريين قبل أن يكون استقلالاً سياسياً[١٤].

وأهم ما انعكس عن هذه الإصلاحات هو التحول الجذري في الوعي الجمعي المصري؛ فالجيش الذي كان يُنظر إليه كقوة احتلال داخلي تعمل لصالح الأسرة العلوية، أصبح يُنظر إليه كجيش وطني. وهذا الاندماج الشعبي هو الذي خلق المناخ الملائم لاحقاً لظهور الضباط المصريين الوطنيين (أمثال أحمد عرابي ورفاقه) [١٥]، الذين تشربوا الروح العسكرية في عهد سعيد باشا وترقوا في رتبه[١٦]

يمكن القول إن محمد سعيد باشا قد وضع البذرة الأولى للجيش الوطني المصري بمعناه الحديث. فبينما أسس محمد علي الآلة العسكرية، قام سعيد باشا بوضع الروح الوطنية داخل هذه الآلة عبر المساواة والتمصير وتحديد مدة الخدمة، وهي العوامل التي غيرت وجه التاريخ العسكري والسياسي لمصر في القرن التاسع عشر. وإن فلسفة التجنيد عند سعيد باشا تجاوزت البعد العسكري لتلمس البعد القومي؛ فمن خلال المساواة في حمل السلاح، وحق الترقي، وتحسين كرامة الجندي، نجح سعيد في جعل المؤسسة العسكرية النواة الأولى للمجتمع المصري الحديث القائم على المواطنة لا على التبعية العرقية.

## المطلب الثاني: تطوير المصانع والمؤسسات التعليمية الحربية والبعثات العسكرية إلى أوروبا.

يُمثل عهد محمد سعيد باشا (١٨٥٤–١٨٦٣) مرحلة الإحياء التعليمي العسكري بعد فترة الركود التي شهدتها أواخر سنوات محمد علي وعهد عباس حلمي الأول. فقد أدرك سعيد باشا أن الجيش القوي لا يُبنى بالعدد فقط، بل بالمعرفة التقنية الحديثة[١٧] وقد اهتم بالجيش اهتمام بالغا واصبح محط اهتمامه وشغفه وانفق على تحديثة الاموال الطائلة حتى اصبح يضاهي جيوش اوروبا من حيث القيافة والملابس المطرزة بالذهب والفضة ، وعد هذا الانفاق اهم اسباب الازمة المالية في عهده [١٨] وسنقوم بتحليل منهجي ومتسلسل لهذه الأحداث التاريخية في تلك الفترة وفق الآتي:

**أولاً: إعادة تفعيل المؤسسات التعليمية العسكرية وتطوير مناهجها (١٨٥٦ – ١٨٥٨)**

تمثل عام ١٨٥٦ البداية الفعلية لنهضة المدارس الحربية في عهد سعيد باشا، حيث أصدر أوامره في أواخر عام ١٨٥٦ بإعادة تشغيل المدرسة الحربية في القلعة بعد فترة من الإهمال الذي طال المؤسسات التعليمية العسكرية في عهد سلفه عباس الأول. لم يكتفِ سعيد باشا بالترميم الصوري، بل تبنى سياسة الدمج التخصصي؛ فبدلاً من تشتت المدارس، جُمعت تخصصات المشاة والخيالة والمدفعية في كيان تعليمي واحد تحت إشراف هيئة تدريسية مشتركة، مما سمح بتبادل الخبرات بين الأسلحة المختلفة وصهرها في بوتقة نظامية موحدة. هذا التحول التنظيمي كان يهدف إلى خلق عقل عسكري متكامل يفهم تكامل الأسلحة في ميدان القتال، وهو تطور نوعي في الفكر العسكري المصري آنذاك[١٩].

ثم كان التحول من القيادة الميدانية إلى القيادة الأكاديمية (١٨٥٦-١٨٥٧)، حيث كان هدف محمد سعيد باشا من وراء افتتاح هذه المدارس والتي بدأت عام ١٨٥٦ والاعوام اللاحقة ، معالجة أزمة الرتب المتوسطة التي كانت تعتمد سابقاً على الترقية الميدانية القائمة على الأقدمية أو الولاء الشخصي دون سند علمي. وبحلول عام ١٨٥٧، بدأت المدرسة الحربية بضخ دماء جديدة من الضباط المتعلمين الذين يجمعون بين التدريب التقني والعلوم الإدارية. هذا التحول لم يعزز الكفاءة القتالية فحسب، بل أحدث ثورة في الإدارة العسكرية داخل الأورطات (الكتائب)؛ إذ أصبح الضابط في عهد سعيد قادراً على إدارة السجلات والمؤن والخطط اللوجستية بدقة علمية، مما قلّل من الهدر وحسّن من مستوى الانضباط العام، وجعل المؤسسة العسكرية المصرية تتشابه في نظامها الإداري مع الجيوش الأوروبية الحديثة، خاصة النموذج الفرنسي[٢٠].

كما ارتبط تطوير الجيش بتطوير الهندسة، لذا أعاد سعيد الاهتمام بمدرسة المهندسخانة لتخريج المهندسين العسكريين. الأهمية: كان لهؤلاء المهندسين دور محوري في صيانة القلاع الطابية وتطوير الموانئ العسكرية في الإسكندرية ودمياط، مما جعل المؤسسة العسكرية مرتبطة بالنهضة العلمية الشاملة في البلاد[٢١].

**ثانياً: إصلاح القطاع الحربي وتأسيس صناعة عسكرية وطنية (١٨٥٧ - ١٨٦٠)**

تمثل عام ١٨٥٧ البداية الفعلية لمرحلة الالتفاف الذكي على قيود معاهدة لندن (١٨٤٠)؛ فبينما كانت القوى الدولية تراقب تعداد الجيش، ركز سعيد باشا على تقوية البنية التحتية الصناعية داخل ترسانة القلعة. لم تكن الغاية مجرد إنتاج السلاح، بل كانت تهدف إلى تحديث تكنولوجيا الإنتاج ذاتها، حيث شهدت الفترة ما بين ١٨٥٧ و١٨٥٩ تحديثاً جذرياً لمعامل البارود في طره، وتطويراً لخطوط إنتاج الأسلحة البيضاء والمهمات اللوجستية. هذا التوجه الصناعي عكس إدراكاً مبكراً بأن السيادة العسكرية لا تكتمل إلا بامتلاك القدرة على التصنيع المحلي، مما جعل الجيش المصري في تلك الحقبة يتمتع باستقلالية نسبية في تجهيزاته الميدانية، بعيداً عن تقلبات التوريد الأوروبي وشروطه السياسية المسبقة[٢٢]..

بحلول عام ١٨٦٠، نضجت ثمار الإصلاحات الصناعية التي بدأت قبل ثلاث سنوات، حيث تشير السجلات العسكرية والدراسات الوثائقية إلى نجاح مصر في تحقيق الاكتفاء الذاتي في تجهيز الأورطات (الكتائب) بكافة مستلزماتها من معدات وملابس عسكرية وذخائر حية. هذا التحول نحو الاعتماد على الصناعة العسكرية الوطنية لم يؤدِ فقط إلى تعزيز الجاهزية القتالية، بل كان له أثر اقتصادي بالغ الأهمية؛ فقد وفر على الخزينة المصرية مبالغ طائلة كانت تُستنزف في الاستيراد من الخارج، وحوّل المصانع الحربية إلى مراكز تدريب مهني للفنيين المصريين. وبذلك، انتهت حقبة التبعية الكاملة للمعدات الأجنبية في المهام الأساسية، وأصبحت المؤسسة العسكرية تمتلك دورة إنتاجية متكاملة تضمن استمرار العمليات الحربية والتدريبية بكفاءة عالية واستقرار مالي ملحوظ[٢٣].

**ثالثاً: استئناف البعثات التخصصية إلى أوروبا (١٨٥٩ - ١٨٦٣)**

شهدت الفترة ما بين ١٨٥٩ و١٨٦٣ نقلة نوعية في فلسفة البعثات العسكرية المصرية؛ فبعد أن كانت فرنسا هي القبلة الوحيدة في عهد محمد علي، أدرك سعيد باشا بذكاء سياسي وعسكري ضرورة الانفتاح على القوة الصاعدة في بروسيا (ألمانيا حالياً). لم تكن هذه البعثات تهدف لمجرد المحاكاة العامة، بل كانت تخصصية بامتياز؛ إذ وُجهت البعثات نحو بروسيا لدراسة نظم المدفعية والهندسة العسكرية التي كانت تتفوق فيها تقنياً، بينما استمرت البعثات المتوجهة لفرنسا في التركيز على علوم الملاحة والبحرية وبناء السفن البخارية. هذا التنويع في مصادر المعرفة العسكرية مكن المؤسسة العسكرية المصرية من الجمع بين انضباط ودقة المدفعية الألمانية (البروسية) وبين مرونة وحداثة البحرية الفرنسية، مما خلق جيلاً من الضباط يمتلك ثقافة عسكرية هجينة مكنتهم من مواكبة أحدث التطورات الدفاعية في تلك الحقبة[٢٤].

لم يقتصر أثر هذه البعثات التي أُرسلت بين عامي ١٨٥٩ و١٨٦٣ على الجانب التقني فحسب، بل مثلت حجر الزاوية في بناء النخبة الوطنية داخل الجيش المصري. فقد عاد هؤلاء المبعوثون بروح علمية مكنتهم من قيادة دفة التحديث داخل المدارس الحربية، وكان لهم الفضل في تعريب العلوم العسكرية عبر ترجمة المراجع الفرنسية والبروسية إلى اللغة العربية. هذا المجهود التأليفي والترجمي سدَّ الفجوة المعلوماتية بين الضابط المصري والعلوم الأوروبية الحديثة، وحوّل الجيش من مجرد قوة مستخدمة للسلاح إلى مؤسسة فاهمة لأسسه العلمية والهندسية. وبذلك، تحول المبعوثون من مجرد دارسين إلى مدرّبين ومنظرين أرسوا قواعد الاستقلال الفكري للمؤسسة العسكرية، وهو ما مهد الطريق لاحقاً لاستيعاب الأسلحة الحديثة وإدارة المشاركات العسكرية الخارجية بكفاءة واقتدار[٢٥].

**رابعاً: النهوض بالقوة البحرية والبنية التحتية للأسطول سطول المصري (١٨٦٠ - ١٨٦٣)**

شهدت الفترة ما بين عامي ١٨٦٠ و١٨٦٢ ذروة ذكاء الإدارة العسكرية المصرية في التعامل مع القيود الصارمة التي فرضتها معاهدة لندن (١٨٤٠)، والتي غلّت يد مصر عن بناء السفن الحربية الكبرى. لم يستسلم سعيد باشا لهذه الضغوط، بل وجه ترسانة الإسكندرية نحو بناء وتطوير سفن تجارية وعلمية بمواصفات مزدوجة الغرض؛ بحيث تخدم حركة التجارة والملاحة في وقت السلم، وتكون قابلة للتحول السريع إلى قطع عسكرية لوجستية في وقت الحرب. هذا النهج سمح لمصر بامتلاك أسطول حديث تحت غطاء مدني، مما حافظ على الكوادر الفنية في الترسانة وأبقى على جاهزية المنشآت البحرية، وهو ما اعتبره المؤرخون سياسة النفس الطويل لاستعادة السيادة البحرية دون الدخول في صدام دبلوماسي مباشر مع القوى الأوروبية والباب العالي[٢٦].

تُعد السنوات الأخيرة من حكم سعيد باشا (١٨٦١-١٨٦٣) بمثابة العصر الانتقالي المحوري في تقنيات الملاحة العسكرية المصرية؛ حيث بدأ التخلي التدريجي عن الأشرعة التقليدية مقابل الاعتماد الكلي على المحركات البخارية والرفاصات الحديثة. لم يقتصر الأمر على استيراد المحركات، بل تم إنشاء ورش تخصصية داخل الترسانة لصيانة المراجل البخارية، وتدريب أطقم المهندسين والبحارة على علوم الميكانيكا الحديثة. هذا التحول التقني وضع الجندي البحري المصري في قلب الثورة الصناعية العالمية، وأثبتت التجارب البحرية في تلك الحقبة أن الأطقم المصرية استوعبت التكنولوجيا البخارية بسرعة مذهلة، مما وفر أرضية صلبة لخلفه الخديوي إسماعيل لإطلاق مشروعاته البحرية العملاقة، مؤكداً أن عهد سعيد كان الجسر التقني الذي نقل البحرية المصرية من العصور الوسطى إلى العصر الحديث[٢٧].

يتبين من هذا التحليل أن عهد سعيد باشا (١٨٥٦ – ١٨٦٣) لم يكن مرحلة انتقال خاملة، بل كان رحلة بناء نوعي؛ حيث اجتمعت المصانع مع المدارس والبعثات لتشكيل مثلث القوة الذي أعاد للجيش المصري هيبته المفقودة، وجعله قادراً على خوض غمار الحروب الخارجية بكفاءة شهد لها الحلفاء والأعداء على حد سواء.

## المطلب الثالث: تحديث النظم التدريبية والأسلحة واللوجستيات العسكرية (البحرية والبرية).

لقد أدرك محمد سعيد باشا في الفترة (١٨٥٦ – ١٨٦٣) التي حكمّ فيها، بحسه العسكري وتأثره بالمدارس الأوروبية، أن انتصار الجيوش الحديثة لم يعد مرهوناً بالشجاعة الفطرية فحسب، بل بمدى قدرة المؤسسة على مواكبة الثورة الصناعية في التسلح، وضبط إيقاع الحركة عبر تدريب احترافي، وضمان استدامة القوة من خلال لوجستيات متطورة. ومن هنا، جاء عهده ليمثل مرحلة العصرنة المادية للجيش والأسطول؛ حيث استبدل النظم التقليدية الموروثة بنظم قتالية حديثة تعتمد على دقة المناورة وسرعة الإمداد[٢٨].

ولم تنحصر إصلاحات سعيد في القوانين الجافة، بل امتدت لتلمس عصب الحياة العسكرية وهو اللوجستيات؛ وذلك بتحسين منظومة التغذية، والرعاية الصحية الميدانية، وجودة الملبس، وتغيير أسلوب معاملة الضباط للجنود، فكانت كلها إجراءات تهدف في جوهرها إلى استعادة كرامة الجندي المصري. وهذا الإصلاح الخدمي والتقني أدى إلى نتائج ملموسة، تمثلت في انخفاض معدلات الهروب من الخدمة التي كانت ظاهرة مؤرقة وملازمة للجيش في العهود السابقة، ورفع الروح المعنوية، مما جعل الجيش المصري في تلك الفترة يتمتع بانضباط يشيد به المراقبون الأجانب الذين رافقوا الحملات الخارجية[٢٩]. وبناءً عليه، سيتم تناول هذا المطلب من خلال تحليل المسارات التالية:

### أولاً، النظم التدريبية الميدانية(١٨٥٦ – ١٨٦٣)

شهد عهد سعيد باشا انتقالاً محورياً من النظم العسكرية التقليدية إلى العصرنة التقنية؛ حيث لم يقتصر التحديث على استيراد الأسلحة الحديثة مثل بنادق الإنفيلد (Enfield) ذات الماسورة المشخشخنة التي رفعت من دقة التصويب ومداه، بل واكب ذلك ثورة في النظم التدريبية الميدانية. فقد اعتمد سعيد باشا النماذج التدريبية الفرنسية والبروسية التي تركز على المناورات السريعة ودقة المدفعية، مما أدى إلى تطوير سلاح المهندسين وسلاح الإشارة. هذا التحديث التقني والتدريبي لم يكن غاية في ذاته، بل كان يهدف إلى جعل الجيش المصري قوة ضاربة تتناسب مع المهام القتالية الخارجية المعقدة التي خاضها، مما حوّل الجندي المصري من مقاتل عددي إلى تقني عسكري يجيد التعامل مع الآلات الحربية الحديثة والتحصينات الهندسية المتطورة[٣٠].

### ثانياً، أثر التنظيم اللوجستي على كرامة الجندي وكفاءته العسكرية (١٨٦٠ – ١٨٦٣).

تجاوزت إصلاحات سعيد باشا الجوانب الميكانيكية للحرب لتلمس العنصر البشري من خلال منظومة لوجستية متكاملة قامت على مبدأ استعادة كرامة الجندي. فمن خلال تحسين جودة الملبس (اليونيفورم) وتطوير نظم التغذية والرعاية الصحية الميدانية، استطاع سعيد باشا القضاء على ظاهرة الهروب من الخدمة التي أرهقت الميزانية في العصور السابقة. إن تغيير سيكولوجية المعاملة من القهر الجسدي (إلغاء الكرباج) إلى الانضباط المؤسسي، خلق جيلاً من الجنود يتمتع بروح معنوية عالية وولاء قومي عميق. هذا الاستقرار اللوجستي هو الذي مكّن الجيش

المصري من الصمود في بيئات قاسية ومتباينة جغرافياً مثل أدغال المكسيك وثلوج القرم، حيث أشاد المراقبون الأجانب بقدرة الجندي المصري على الانضباط والتنظيم في ظل أقسى الظروف، مما جعل اللوجستيات في عهده ركيزة أساسية لا تقل أهمية عن السلاح نفسه[٣١].

يتبين من هذا التحليل أن عهد سعيد باشا (١٨٥٦ – ١٨٦٣) لم يكن مرحلة انتقال خاملة، بل كان رحلة بناء نوعي؛ حيث اجتمعت المصانع مع المدارس والبعثات لتشكيل مثلث القوة الذي أعاد للجيش المصري هيبته المفقودة، وجعله قادراً على خوض غمار الحروب الخارجية بكفاءة شهد لها الحلفاء والأعداء على حد سواء.

## المبحث الثاني الجيوبولتيك العسكري المصري وأدواره الخارجية للفترة (١٨٥٣ ـ ١٨٦٣)

لم تكن الإصلاحات العسكرية التي شهدها عهد محمد سعيد باشا تهدف فحسب إلى تأمين الجبهة الداخلية، بل كانت استجابةً لالتزامات سياسية وعسكرية فرضتها معاهدة لندن ١٨٤٠ وعلاقة التبعية للباب العالي في إسطنبول. إن دراسة الجيوبولتيك العسكري في هذه الفترة تكشف عن مفارقة تاريخية؛ فبينما كانت مصر تسعى للاستقلال الذاتي، كان جيشها يُستخدم كقوة إقليمية ضاربة لنجدة الدولة العثمانية وحلفائها الأوروبيين في صراعات كبرى عابرة للحدود.

لقد أتاحت هذه المهام الخارجية (من ثلوج القرم إلى أدغال المكسيك ومرتفعات اليمن) فرصةً نادرة لاختبار كفاءة الجندي المصري في بيئات جغرافية ومناخية متباينة، وأثبتت قدرة المؤسسة العسكرية المصرية على التكيف الاستراتيجي وإدارة العمليات اللوجستية بعيداً عن قواعد الإمداد المحلية بآلاف الأميال. وسنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تلك المشاركات الخارجية، ليس فقط من منظور عسكري صرف، بل من خلال أبعادها السياسية التي رسمت صورة مصر في المحافل الدولية آنذاك، وذلك وفق التقسيم الآتي:

### المطلب الأول: المشاركة المصرية في حرب القرم (١٨٥٣ ١٨٥٥) وأثرها في استعادة الروح القتالية.

تُعد حرب القرم نقطة تحول مفصلية في تاريخ العسكرية المصرية خلال منتصف القرن التاسع عشر؛ فهي لم تكن مجرد تلبية لنداء استغاثة عثماني، بل كانت الميدان الذي استعادت فيه مصر هويتها العسكرية التي كادت أن تندثر تحت وطأة قيود معاهدة لندن ١٨٤٠. ومن خلال العناصر الآتية، نحلل أبعاد هذه المشاركة وأثرها في بعث الروح في المؤسسة العسكرية:

**أولاً: الدوافع الاستراتيجية والارتباط المصيري لاستجابة طلب الدعم العسكري .**

انطلقت المشاركة المصرية من قراءة جيوبوليتيكية دقيقة لوالي مصر آنذاك، عباس باشا الأول، الذي أدرك أن الحفاظ على كيان الدولة العثمانية في مواجهة الأطماع الروسية هو الضمانة الوحيدة لاستمرار الامتيازات الوراثية التي نالتها أسرة محمد علي. وبناءً عليه، جاءت تلبية الاستغاثة العثمانية عام ١٨٥٣ مدفوعة برغبة مصرية في إثبات الأهمية الإقليمية للجيش المصري، واستعادة المجد العسكري الذي سُطر في عهد محمد علي، مما جعل من هذه الحرب فرصة شرعية للالتفاف على قيود الانكماش العسكري المفروضة دولياً[٣٢].

**ثانياً: التعبئة العسكرية والتنظيم الوحدات النوعية (النجدات الثلاث)**

تجلت عظمة المساهمة المصرية في حجم القوات التي تجاوزت حاجز الـ ٥٠ ألف جندي، وهو رقم يكسر صراحةً القيود الرقمية لفرمان ١٨٤١ (الذي حدد الجيش بـ ١٨ ألفاً فقط). وقد تم هذا الحشد عبر ثلاث نجدات أساسية[٣٣]:

١. النجدة الأولى (عهد عباس الأول): تشكلت من أسطول حربي ضخم وقوة برية (٢٠ ألف جندي) بقيادة الفريق سليم باشا فتحي (المشهور بأبي طربوش).

٢. النجدة الثانية: قوة إسناد قوامها نحو ٩١٠٠ جندي بقيادة اللواء إبراهيم شركس.

٣. النجدة الثالثة (عهد سعيد باشا): أُرسلت عام ١٨٥٥ لدعم العمليات، وضمت قرابة ١٥ ألف جندي. ويُحسب للمؤسسة العسكرية المصرية هنا قدرتها على الاستقلال التنظيمي؛ إذ حاربت القوات المصرية كجيش قائم بذاته، بنظمه وقياداته ورتبه الوطنية، مما حافظ على هويته القتالية المستقلة داخل جبهة الحلفاء.

**ثالثاً: الأثر اللوجستي وإعادة إحياء البنية العسكرية**

كانت حرب القرم بمثابة المحرك الذي أعاد تشغيل تروس المصانع الحربية؛ فبسبب ضغوط الحرب، عادت دار الصناعة بالإسكندرية للعمل بطاقتها القصوى لتجهيز الأسطول، وتم استدعاء الكفاءات العسكرية والبحارة الذين كانوا قد نُقلوا لأعمال مدنية (مثل السكك الحديدية والتلغراف) للعودة إلى مواقعهم الأصلية. هذا الاستنفار اللوجستي لم يخدم المجهود الحربي فحسب، بل أعاد تأهيل البنية التحتية العسكرية المصرية وصان كفاءتها الفنية من التآكل[٣٤].

**رابعاً: الانتصارات العسكرية واثرها في تعزيز الروح المعنوية للجندي المصري .**

أثبتت الوقائع الميدانية، سواء في (سيلستريا) على جبهة الدانوب أو في قمع تمرد اليونان عام ١٨٥٤، أن الجندي المصري لم يفقد مهاراته القتالية رغم سنوات الركود. لقد منحت هذه الانتصارات والتقدير الدولي من الحلفاء (فرنسا وبريطانيا) قُبلة الحياة لثقة الضابط والجندي المصري بنفسه. إن العودة للمشاركة في حروب كبرى، والتعامل مع أسلحة وتكتيكات حديثة، والترقي في الرتب العسكرية الوطنية (التي سمح سعيد باشا بها حتى رتبة أمير آلاي)، حولت الجيش المصري من قوة محلية منكمشة إلى قوة إقليمية مؤثرة تحظى باحترام القوى العظمى آنذاك[٣٥].

ومما سبق، يمكن القول إن حرب القرم كانت مناورة حية بالذخيرة الحقيقية أعادت صياغة المؤسسة العسكرية المصرية؛ فبينما خسر الروس الحرب، ربحت مصر جيشاً متجدداً، مدركاً لقدراته، ومستعداً للدخول في مرحلة التحديث الكبرى التي سيقودها سعيد باشا لاحقاً، مما جعل هذه الفترة (١٨٥٣–١٨٥٥) التمهيد الحقيقي للإصلاحات الهيكلية التي تناولناها في المبحث الأول.

**المطلب الثاني: الأورطة المصرية في المكسيك (١٨٦٣): الأبعاد السياسية والنتائج العسكرية.**

كان الجيش المصري بين عامي (١٨٥٣–١٨٦٧) ينتشر في مصر والسودان وجنوب روسيا وحتى المكسيك، هؤلاء الجند أكسبوا (محمد علي باشا) وخلفاؤه السمعة والمجد العسكري، ولعل السبب في ذلك يتمثل في استيعاب (محمد علي باشا) فكرة ضرورة الاهتمام بإكساب جيشه سمعة جيدة عن طريق التدريب الجيد والتسليح المناسب، خاصة بعد أن شاهد بنفسه انكسار الجيوش العثمانية، التي كانت بقيادة الصدر الأعظم (مصطفى باشا) ي موقعة أبي قير أمام جيش فرنسا، ومن هنا قرر أن ينشئ جيش على النظم الأوروبية الحديثة[٣٦].

ولم يكن هدف محمد علي باشا من جيشه الحروب والغزوات فقط، بل أنه وجه جيشه للبحث عن الثروات والكشف الجغرافي في إفريقيا، واستعان لتحقيق هذا الهدف بالعديد من العلماء الأجانب في أعمال التنقيب[٣٧]، لكن انهار حلم (محمد علي باشا) في حياته بعد اتفاق الدول الأوروبية عليه، وعمل خلفاؤه على زيادة انحطاط الجيش أكثر، حينما قرر (عباس الأول) تخفيض عدد القوات المصرية، على ارغم من أن (عباس باشا) حاول جاهدا الحفاظ على سمعة الجيش، وحينما تولى (محمد سعيد باشا) ولاية مصر في عام ١٨٥٥، وهو ذلك العام الذي عادت فيه القوات من حرب القرم، وكانت كل التقييمات السلبية تنتظر الجيش، وانتظر البعض أن يؤدي (محمد سعيد باشا) دور (إبراهيم باشا)، بالرغم من تخفيض سلفه لأعداد القوات، ولكنه على العكس من ذلك أفرط في المحاباة بالمظاهر العسكرية بدلاً من التوجهات العسكرية الحقيقية. مما تسببت سياسة (محمد سعيد باشا) المالية في توريط البلاد في ديون أجنبية، وتراجع سمعة الجيش المصري بعد أن كان قوة عسكرية إقليمية، مما ألجأه ذلك إلى اتخاذ العديد من التصرفات لسد هذا العجز الأمر الذي أدى على تضخم واضح في الميزانية[٣٨].

وفي هذا المطلب سنقوم باستعراض هم المحاور التي تمثل وضع المؤسسة العسكرية المصرية في هذه الفترة وفق الاتي:

**أولاً: الأبعاد السياسية: التوازنات الدولية ومكانة مصر**

تمثلت الغاية السياسية من إرسال الأورطة المصرية في رغبة سعيد باشا في توطيد علاقاته مع الإمبراطور نابليون الثالث، حيث كانت فرنسا تسعى لإقامة إمبراطورية كاثوليكية في المكسيك تحت حكم ماكسيميليان[٣٩]. وتشير الوثائق إلى أن استجابة سعيد باشا لطلب فرنسا كانت تهدف إلى تعزيز مكانة مصر الدولية كحليف عسكري موثوق للقوى العظمى آنذاك، وخروجاً عن التبعية التقليدية للدولة العثمانية، مما أعطى للسياسة المصرية بعداً عالمياً يتجاوز النطاق الإقليمي المعتاد[٤٠].

**ثانياً: تشكيل الأورطة: النخبة العسكرية السودانية–المصرية**

في عام ١٨٦٣، صدرت الأوامر بتشكيل الأورطة المصرية (التي عُرفت تاريخياً بكتيبة النخبة السودانية) من حوالي ٤٥٣ جندياً وضابطاً. وقع الاختيار على العناصر التي تمتاز بالقوة البدنية والقدرة العالية على التحمل. وتكشف الوثيقة أن سعيد باشا حرص على أن يكون تجهيز هذه القوة على أعلى مستوى عسكري، وقد أبحرت من الإسكندرية في يناير ١٨٦٣، مما عكس قدرة الإدارة العسكرية المصرية على الحشد والتحرك السريع استجابة للمتطلبات العسكرية الدولية[٤١].

**ثالثً: النتائج العسكرية وإبراز القدرة القتالية في البيئات المدارية**

أثبت الجندي المصري في المكسيك تفوقاً ميدانياً أذهل القادة الأوروبيين. فبينما كانت القوات الفرنسية تعاني من الأمراض المدارية (مثل الحمى الصفراء) وتنهار روحها المعنوية أمام حرب العصابات المكسيكية، أظهرت الأورطة المصرية صموداً استثنائياً. وأكدت التقارير والوثائق إلى أن هؤلاء الجنود كانوا الوحيدين القادرين على القتال بكفاءة في الأراضي المنخفضة الحارة والمستنقعات (الأرض الساخنة)، حيث لم تؤثر فيهم المناخات التي فتكت بجيوش أوروبا، مما جعلهم قوة التدخل الحاسم في العديد من المواقع[٤٢].

**رابعاً: الانضباط والسمعة العسكرية الدولية**

لم تكن النتائج العسكرية محصورة في الانتصار في المعارك فحسب، بل في الانضباط السلوكي الذي قدمه الجندي المصري. تذكر الوثيقة أن القادة الفرنسيين أشادوا بدقة تنفيذ الأوامر، والشجاعة المنقطعة النظير، والترابط بين الضباط والجنود. هذا الانطباع ساهم في تغيير النظرة الأوروبية للمقاتل المصري، الذي أثبت في عام ١٨٦٣ أنه يمتلك جينات عسكرية احترافية قادرة على التكيف مع أقسى الظروف الجغرافية والقتالية بعيداً عن وطنه بآلاف الأميال(٤٣).

وبعد الأعوام الأربعة، التي قضاها الجند المصرين في المكسيك، وبعد أن خاضوا (٤٨) معركة كسبوا معظمهما، ونالوا التقدير والإشادة من القيادة العسكرية الفرنسية، وأنعم نابليون الثالث على جنودها وضباطها بالأنواط بعد أن تفقد طابور الشرف في يوم ٢ مايو ١٨٦٧، وكان برفقته ناظر الحربية المصرية، وصافح الإمبراطور يد قائد الفرقة، ثم قلد العديد من الضباط والجند الأوسمة ومنه من جُرح منهم الكثير من العطايا(٤٤).

وعلى ما سبق، تمثل مشاركة الأورطة المصرية في المكسيك عام (١٨٦٣) أواخر عهد (محمد سعيد باشا) قمة الاحترافية العسكرية، حيث تحول الجيش المصري من جيش يدافع عن حدود إقليمية إلى قوة عسكرية عابرة للقارات، مما مهد الطريق لاحقاً لتعزيز دور مصر العسكري في عهد الخديوي إسماعيل.

المطلب الثالث: التحديات العسكرية في اليمن وعسير (١٨٦٣) وتقييم الجدوى الاستراتيجية للمشاركات الخارجية.

يُمثل التدخل العسكري المصري في شبه الجزيرة العربية (اليمن وعسير) عام ١٨٦٣ الضلع الثالث في مثلث المهام الخارجية في عهد سعيد باشا، وهو يختلف جذرياً عن القرم والمكسيك لكونه حرباً في بيئة جغرافية وعرة وضد عدو غير نظامي.

**أولاً: الدوافع السياسية وظروف التدخل (١٨٦٣)**

استجابةً لطلب الباب العالي في الآستانة، أرسل سعيد باشا في عام ١٨٦٣ قوة عسكرية مصرية لنجدة القوات العثمانية التي واجهت ثورات متصاعدة في منطقة عسير واليمن. لم تكن مصر تهدف من هذه المشاركة إلى توسع إقليمي، بل كانت مدفوعة برغبة سعيد باشا في الحفاظ على أمن البحر الأحمر كشريان حيوي لمصر، خاصة مع اقتراب الانتهاء من مشروع قناة السويس، بالإضافة إلى تأكيد دور مصر كقوة إقليمية لا غنى عنها لتأمين ممتلكات الدولة العثمانية في الأماكن المقدسة وجنوب الجزيرة(٤٥).

**ثانياً: التحديات الجغرافية والبيئية والصعوبات اللوجستية**

واجه الجيش المصري في هذه الحملة تحديات بيئية فاقت تلك التي واجهها في ثلوج القرم؛ إذ اصطدم الجندي المصري بوعورة حروب الجبال في اليمن وعسير، حيث المناخ القاسي والتضاريس التي منعت استخدام التكتيكات النظامية (الصفوف والمربعات). وتمثلت الصعوبة اللوجستية الكبرى في تأمين خطوط الإمداد من الساحل إلى المرتفعات الداخلية، حيث تعرضت القوات لهجمات خاطفة من القبائل المحلية، مما فرض على القيادة المصرية تطوير أساليب حرب العصابات وتطوير وحدات خفيفة الحركة قادرة على المناورة في المناطق الجبلية الضيقة(٤٦).

عند تقييم هذه التضحيات (بشرية ومادية)، تبرز إشكالية الجدوى؛ فبينما نجحت هذه الحملات في إثبات كفاءة الجندي المصري وقدرته على التكيف مع أقسى الظروف، إلا أنها كانت استنزافاً حقيقياً لموارد الخزانة المصرية وللثروة البشرية في حروب لم تحقق لمصر مكاسب إقليمية مباشرة. لقد استفاد سعيد باشا من هذه المشاركات في تلميع صورته أمام القوى الأوروبية وإظهار جيشه بمظهر الجيش الحديث، لكن على الصعيد القومي، كانت هذه المهام بمثابة تصدير للقوة لخدمة أجندات خارجية، مما مهد الطريق لاحقاً للديون والارتباك المالي الذي عانت منه مصر في العهود اللاحقة.

## الخاتمة

تأسيساً على ما تم استعراضه، نخلص إلى أن الفترة (١٨٥٦ – ١٨٦٣) لم تكن مجرد مرحلة انتقالية في تاريخ العسكرية المصرية، بل كانت حقبة إعادة هيكلة الهوية للمؤسسة العسكرية. فقد نجح محمد سعيد باشا في انتشال الجيش من حالة الانكماش التي فرضتها تسوية لندن ١٨٤٠، محولاً إياه من أداة للقهر الطبقي والعرقي إلى مؤسسة وطنية تقوم على مبدأ المواطنة العسكرية. إن الإصلاحات التي شملت فلسفة التجنيد، وتطوير المدارس الحربية، وتحديث المنظومة اللوجستية، لم تكن غاية في ذاتها، بل كانت وسيلة لبناء مقاتل مصري حديث يستعيد كرامته المفقودة ويتبوأ مكانته اللائقة في قيادة جيشه.

تعد أهم نتائج هذه الفترة هي إقرار ديمقراطية التجنيد التي ألغت الفوارق بين الطبقات، وفتحت الباب أمام أولاد العرب للترقي للرتب العليا. هذا التحول كسر الاحتكار التركي–الشركسي لقيادة الجيش، ومثل المحضن التاريخي الذي نبتت فيه بذور الوطنية العسكرية التي تجلت لاحقاً في شخصية أحمد عرابي ورفاقه، مما جعل الجيش النواة الأولى لفكرة الدولة الوطنية الحديثة.

وأثبت الدراسة أن إعادة افتتاح المدارس الحربية المتخصصة واستئناف البعثات العلمية إلى فرنسا وبروسيا أحدث نقلة نوعية في كفاءة الرتب المتوسطة. فالجيش لم يعد يعتمد على الشجاعة الفطرية فحسب، بل على أسس علمية في الهندسة والمدفعية والملاحة، مما جعل المؤسسة العسكرية المصرية المؤسسة الأكثر حداثة وتنظيماً في الدولة المصرية خلال منتصف القرن التاسع عشر.

كما أثبتت المشاركات العسكرية الخارجية في (القرم، المكسيك، واليمن) قدرة الجندي المصري على التكيف الاستراتيجي مع البيئات الجغرافية والمناخية المتباينة. ورغم أن هذه الحروب كانت استنزافاً مادياً لخدمة أغراض الدولة المتبوعة (العثمانية) أو الحلفاء (فرنسا)، إلا أنها أعادت لمصر هيبتها العسكرية دولياً، وأثبتت أن الجندي المصري، متى توفرت له الإدارة اللوجستية العادلة والتسليح الحديث، فإنه يضاهي في انضباطه وكفاءته أرقى الجيوش الأوروبية.

## قائمة المراجع

**أولاً: المراجع العربية**


- ابراهيم عامر، الأرض والفلاح والمسألة الزراعية في مصر، م٢، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨.
- أحمد بيلي، الصفوة العسكرية والبناء السياسي في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.
- أحمد حمروش، مصر والعسكريون، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٣.
- إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي أسماعيل باشا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٣.
- إيناس محمد البهيجي، مصر في عهد الخديوي إسماعيل، مركز الكتاب الأكاديمي، مصر، ٢٠١٧
- بورمضان عبد القادر، حرب القرم الثانية ١٨٥٣–١٨٥٦م وأثرها على الدولة العثمانية، مجلة البحوث التاريخية، لعدد٨، مجلد٢، ٢٠٢٤.
- س. أ. بوغومولوف، ثورة الحرب التي قادها محمد علي في مصر في عشرينيات القرن التاسع عشر، دراسات منبر الإسلامية، ٢٠١٩.
- السيد يوسف، جهود الجيش المصري في عهد سعيد باشا، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.
- صلاح أحمد هريدي علي، دور الأسطول المصري في حروب الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر: حرب القرم ١٨٥٣ – ١٨٥٦ نموذجا. في المؤتمر الدولي الخامس بعنوان – العرب والترك عبر العصور الإسماعيلية: كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة قناة السويس، ٢٠١٣.
- عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الطبعة الرابعة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨.
- عبد مباشر، البحرية المصرية من محمد علي للسادات ١٨٠٠–١٩٧٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ٢٠١٩، ص٦٦ وما بعدها,
- عبدالرؤوف سنو، العلاقات الروسية العثمانية ١٦٨٧ – ١٨٧٨ ، الحلقة الثالثة: حرب القرم ١٨٥٣ – ١٨٥٦. تاريخ العرب والعالم مج ٧, ع ٧٧,٧٨، ١٩٨٥.
- عبدالمنعم ابراهيم الدسوقي الجميعي ، مصر في التاريخ الحديث والمعاصر١٧٩٨– ١٩٧٣ مع مجموعة بحوث ودراسات ،مطبعة الجيلاوي ، القاهرة ١٩٩٢،
- علي محمود شلبي، المصريون والجندية في القرن التاسع عشر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٨.
- عمر طوسون، الصنائع والمدارس الحربية في عهد محمد علي باشا، مؤسسة الهنداوي، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧.
- عمر طوسون، صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي – الجيش المصري البري والبحري، دار الكتب والوثائق القومية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٥.
- فريدريك بنولا (باشا)، مصر والجغرافيا: نبذة تاريخية عن الأعمال الجغرافية التي قامت بها مصلحة الأركان العامة والجمعية الجغرافية الخديوية، تعريب: عبد الرحمن زكي، (القاهرة: مطبعة المقتطف، ١٨٩٢.
- محمد حسام الدين اسماعيل ، مدينة القاهرة من ولاية محمد علي الى اسماعيل ١٨٠٥–١٨٦٣ ، دار الافاق العربية ، القاهرة ١٩٩٧ .

- محمد فيصل، إلى الأمام يا روميل!؛ أسرار لم تنشر عن حقبة حاسمة في تاريخ مصر السياسي والعسكري، مدبولي للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٢٥.
- مؤمن المحمدى، الباشا محمد علي الكبير بانى مصر الحديثة، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١.
- نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية من عصر محمد علي إلى عصر عبد الناصر، مكتبة مدبولي، مصر، ١٩٩٤.
- هيئة التحرير. وثائق تاريخية عن الثورة العرابية: النص الكامل لمحضـــر التحقيق مع حســـن موســـى العقاد مجلة الطليعة س ٢, ع ١٢ (١٩٦٦
- وائل إبراهيم الدسوقي، الجيش المصري في المكسيك ١٨٦٣ – ١٨٦٧، مجلة المقتطف المصري التاريخية س١, ع١، ٢٠١٤.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

- Al-Shaikh Māʾ al-ʿAynayn: Maghrebi-Saharan literary geographies on the eve of colonization July Blalack Published in Journal of the African… 1 September 2020 History.
- Asad, Talal. 2003b. Secularism, Nation-State, Religion. In Formations of the Secular: Christianity, Islam, Modernity. Redwood City: Stanford University Press .
- Deveille, L., Histoire Contemporaine de 1815 à 1920, Paris, 1920.
- Jamilah, C., Trimasary, I., Adawiyah, R, L, S., Tabroni, I., Jie, L & Jixiong, C. (2023). Western Colonization and the Powerlessness of the Islamic World. Journal Emerging Technologies in Education, 1(4).
- Miller, R. R. (1973). Arms Across the Border: United States Aid to Juárez during the French Intervention in Mexico. American Philosophical Society.
- abrahim eamir, al'ard walfalah walmas'alat alziraeiat fi masar, mi2, aldaar almisriat liltibaeat walnashri, alqahirati, 1958.
- - 'ahmad bili, alsafwat aleaskariat walbina' alsiyasiu fi masr, alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, alqahirati, 1993.
- - 'ahmad hamrush, misr waleaskariuwna, maktabat madbuli, alqahirat, 1983.
- - 'iilyas al'ayuwbi, tarikh misr fi eahd alkhidiwi 'asmaeil basha, muasasat hindawiin liltaelim walthaqafati, jumhuriat misr alearabiati, 2013.
- - 'iinas muhamad albahiji, misr fi eahd alkhidiwi 'iismaeil, markaz alkitaab al'akadimi, masr, 2017
- - burmadan eabd alqadir, harb alqirm althaaniat 1853-1856m wa'atharuha ealaa aldawlat aleuthmaniati, majalat albuhuth altaarikhiati, lieudadu8, mujalad2, 2024

s. 'a. bughumwlwf, thawrat alharb alati qadaha muhamad ealiin fi misr fi eishriniaat alqarn altaasie eashra, dirasat minbar al'iislamiati, 2019.

-alsayid yusif, juhud aljaysh almisrii fi eahd saeid basha, (alqahirati: alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, 1979.

-salah 'ahmad huraydi ealay, dawr al'ustul almisrii fi hurub aldawlat aleuthmaniat fi alnisf althaani min alqarn altaasie eashr: harb alqarm 1853 - 1856 namudhaja. fi almutamar alduwalii alkhamis bieunwan - alearab walturk eabr aleusur al'iismaeiliati: kuliyat aladab waleulum al'iinsaniat , jamieat qanaat alsuways, 2013.

-eabd alrahman alraafieii, easr 'iismaeili, altabeat alraabieata, alqahirati: dar almaearifi, 1978.

-eabd mubashirun, albahriat almisriat min muhamad ealiin lilsaadat 1800-1973, alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, masr, 2019, sa66 wama baedaha,

-eabdalrawuwf sinu, alealaqat alruwsiat aleuthmaniat 1687 - 1878 , alhalqat althaalithatu: harb alqarm 1853 - 1856. tarikh alearab walealam maj 7, e 77,78, 1985.

-eabdalmuneim abrahim aldasuqi aljamieii , misr fi altaarikh alhadith walmueasiri1798- 1973 mae majmueat buhuth wadirasat ,matbaeat aljilawi , alqahirat 1992,

-eali mahmud shalbi, almisriuwn waljundiat fi alqarn altaasie eashra, dar alkitaab aljamieii, alqahirati, 1988.

-eumar twsun, alsanayie walmadaris alharbiat fi eahd muhamad eali basha, muasasat alhandawii, jumhuriat misr alearabiati, 2017.

-eumar twsun, safhat min tarikh misr fi eahd muhamad eali - aljaysh almisriu albariyu walbahriu, dar alkutub walwathayiq alqawmiati, jumhuriat misr alearabiati, 2005.

-fridrik binula (basha), misr waljughrafya: nubdhat tarikhiat ean al'aemal aljughrafiat alati qamat biha maslahat al'arkan aleamat waljameiat aljughrafiat alkhidywyt, taeribi: eabd alrahman zaki, (alqahirati: matbaeat almuqtatafa, 1892.

-muhamad husam aldiyn asmaeil , madinat alqahirat min wilayat muhamad ealiin alaa asmaeil 1805-1863 , dar alafaq alearabiat , alqahirat 1997.

-muhamad faysalu, 'iilaa al'amam ya rumil!; 'asrar lam tunshar ean hiqbat hasimat fi tarikh misr alsiyasii waleaskarii, madbuli lilnashr waltawzie, masr, 2025.

-mumin almuhamadaa, albasha muhamad eali alkabir banaa misr alhadithati, kunuz lilnashr waltawzie, alqahirati, 2011.

-nawal qasima, tatawur alsinaeat almisriat min easr muhamad ealiin 'iilaa easr eabd alnaasir, maktabat madbuli, masr, 1994.

-hayyat altahriri. wathayiq tarikhiat ean althawrat aleurabiati: alnasu alkamil limahdar altahqiq mae hasan musaa aleaqaad majalat altalieat s 2, e 12 (1966

-wayil 'iibrahim aldisuqii, aljaysh almisriu fi almaksik 1863 - 1867, majalat almuqtataf almisrii altaarikhiat sa1, ea1, 2014

---

[١]) سعى عباس الأول على تخفيض عدد الجيش المصري انسجاماً مع رغبة السلطات العثمانية في ذلك، واهمل الأسطول البحري والبحرية المصرية، وألغيت في شباط ١٩٤٩ المدرسة البحرية، وتعطلت دار الصناعة ولم يتم اصلاح السفن وخفضت التخصيصات المالية الخاصة بالتصنيع العسكري وأغلقت العديد من المصانع العسكرية، وشهدت تلك المدة توقف التقدم والنهضة العسكرية، وأدى إلغاء نظام التجنيد إلى تراجع الروح العسكرية لدى الجيش المصري وقد زاد اضمحلال العنصر الوطني فيه خصوصاً بعد أن جلبّ عباس باشا ستة آلاف من الأرناؤوط (هم سكان ألبانيا أو ما يطلق عليها بلاد الأرناؤوط، وهي دول البلقان تقع بين اليونان ويوغسلافيا) وأدمجهم في الجيش المصري وسلحّهم فكانت لهم في عهده الصولة والسطوة على المصريين جنوداً وأفراداً للمزيد انظر: ابراهيم عامر، الأرض والفلاح والمسألة الزراعية في مصر، م٢، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨، ص٣٤٥.

[٢]) السخرة (Corvée) لغتاً واصطلاحاً هي إجبار الأفراد على العمل أو أداء خدمة معينة بدون أجر وتحت التهديد بالعقوبة، دون وجود عقد أو إرادة للمؤدي، والجندية قبل إصلاحات منتصف القرن التاسع عشر (عهد سعيد باشا)، كانت السخرة تتجلى في عدم وجود أمد زمني: كان المجند يدخل الجيش ولا يعرف متى يخرج؛ فكانت الخدمة مؤبدة عملياً حتى الموت أو العجز الكلي. وكان التجنيد يقع فقط على الفقراء والمعدمين، بينما يُعفى الأعيان وأبناء المشايخ، مما جعل الجندية عقوبة للفقر وليست واجباً وطنياً، كما كان التعامل مع المجندين يتم كأقنان (عبيد أرض)، حيث يُساقون للجيش مقيدين بالسلاسل (الجنزير)، وتُصادر أملاكهم أو تُنكل بعائلاتهم في حال الهرب. للمزيد انظر: أحمد حمروش، مصر والعسكريون، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٣، ص١٦٥ وما بعدها.

[٣]) أحمد بيلي، الصفوة العسكرية والبناء السياسي في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٥٤.

[٤]) تمثل ذلك بإنهاء حالة الاغتراب بين الشعب والجيش، ففي عهد محمد علي، كان الفلاحون يهربون من التجنيد ويشوهون أنفسهم (فقء العين أو قطع الإصبع) هرباً من الخدمة. وسعيد باشا سعى لجعل الجيش مؤسسة وطنية يشعر المواطن فيها بالفخر والانتماء، فخفف مدة الخدمة وحسّن الرواتب، مما جعل المؤسسة تندمج مع نسيج المجتمع. ابراهيم عامر، مرجع سابق، ص٣٤٧.

[5]) Jamilah, C., Trimasary, I., Adawiyah, R, L, S., Tabroni, I., Jie, L & Jixiong, C. (2023). Western Colonization and the Powerlessness of the Islamic World. Journal Emerging Technologies in Education, 1(4), 186–199

[٦]) عبدالمنعم ابراهيم الدسوقي الجميعي ، مصر في التاريخ الحديث والمعاصر١٧٩٨– ١٩٧٣ مع مجموعة بحوث ودراسات ،مطبعة الجيلاوي ، القاهرة ١٩٩٢، ص٨٩–٩٠.

[٧]) محمد فيصل، إلى الأمام يا روميل!؛ أسرار لم تنشر عن حقبة حاسمة في تاريخ مصر السياسي والعسكري، مدبولي للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٢٥، ص١٥٤. –

[٨]) محمد حسام الدين اسماعيل ، مدينة القاهرة من ولاية محمد علي الى اسماعيل ١٨٠٥–١٨٦٣ ، دار الافاق العربية ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص٢٣٦ .

[٩]) عبد مباشر، البحرية المصرية من محمد علي للسادات ١٨٠٠–١٩٧٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ٢٠١٩، ص٦٦ وما بعدها,

[١٠]) إيناس محمد البهيجي، مصر في عهد الخديوي إسماعيل، مركز الكتاب الأكاديمي، مصر، ٢٠١٧، ص٧٦ وما بعدها.

[١١]) عمر طوسون، صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي – الجيش المصري البري والبحري، دار الكتب والوثائق القومية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٥، ص١١٣ وما بعدها.

[١٢]) س. أ. بوغومولوف، ثورة الحرب التي قادها محمد علي في مصر في عشرينيات القرن التاسع عشر، دراسات منبر الإسلامية، ٢٠١٩، ص١٢٣ وما بعدها.

[١٣]) تُعد الثورة العرابية (١٨٧٩ – ١٨٨٢) الامتداد الطبيعي والنتيجة الحتمية لتلك البذور التي وضعها سعيد باشا في المؤسسة العسكرية. تُعتبر الثورة العرابية (١٨٨١–١٨٨٢) ذروة الحراك الوطني الذي بدأ بذوره في عهد سعيد باشا، وهي حركة تحررية قادها الضباط المصريون أولاد العرب ضد الهيمنة الأجنبية والظلم الداخلي. وانطلقت شرارة الثورة في ٩ سبتمبر ١٨٨١ بواقعة (عابدين الشهيرة)، واستمرت حتى الاحتلال البريطاني لمصر في سبتمبر ١٨٨٢. فبعد أن أصبح للمصريين صوت داخل الجيش، تحول هذا الصوت إلى حركة سياسية ووطنية شاملة طالبت بالحرية والعدالة. وإن الربط التاريخي بين عهد سعيد والثورة العرابية هو ربط عضوي؛ فالبذرة التي وضعها سعيد باشا عام ١٨٥٦ هي التي أثمرت وقفة عابدين عام ١٨٨١. لولا وجود الطبقة الوسطى العسكرية التي تشكلت وترقت في عهده، لما وجد أحمد عرابي القاعدة المنظمة التي يستند إليها في مطالبته بالإصلاح. لقد كان عهد سعيد هو المختبر الذي نضجت فيه الشخصية القيادية المصرية. هيئة التحرير. وثائق تاريخية عن الثورة العرابية: النص الكامل لمحضر التحقيق مع حسن موسى العقاد. مجلة الطليعة س ٢, ع ١٢ (١٩٦٦): ١٦٨ – ١٧٨

[١٤]) عبد مباشر، مرجع سابق، ص١١٣ وما بعدها.

[١٥]) تعد حقبة سعيد باشا (١٨٥٦ – ١٨٦٣) هي المحضن الحقيقي الذي تشكلت فيه شخصيات الرعيل الأول من الضباط الوطنيين، وعلى رأسهم أحمد عرابي ورفاقه (مثل علي فهمي، وعبد العال حلمي). فهم لم يظهروا من فراغ في عام ١٨٨١، بل كانوا نتاجاً مباشراً لسياسة التمصير والمساواة التي أرسى دعائمها سعيد باشا، وقد دخل عرابي الجيش في عهد سعيد باشا عام ١٨٥٤، وكان والده عمدة قرية هرية رزنة. لولا مرسوم سعيد باشا بتجنيد أولاد المشايخ والأعيان، لما دخل عرابي سلك الجندية.

[١٦]) عبدالمنعم ابراهيم الدسوقي الجميعي ، مرجع سابق، ص٨٩ .

[١٧]) عمر طوسون، صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي ، مرجع سابق، ص١٧٦ وما بعدها.

[١٨]) محمد صبري ، تاريخ مصر الحديث من محمد علي الى اليوم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ، القاهرة ١٩٢٦ ، ص٨٥ – ٨٦.

[١٩]) محمد حسام الدين ، المرجع السابق ، ص٢٤٨ و أحمد بيلي، مرجع سابق، ص٢٦٦ وما بعدها.

[٢٠]) نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية من عصر محمد علي إلى عصر عبد الناصر، مكتبة مدبولي، مصر، ١٩٩٤، ص١٥٤.

[٢١]) إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي أسماعيل باشا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٣، ص١٤٣.

[٢٢]) نوال قاسم، مرجع سابق، ص١٦٥.

[٢٣]) علي محمود شلبي، المصريون والجندية في القرن التاسع عشر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٥٥ وما بعدها.

[٢٤]) أحمد بيلي، مرجع سابق، ص٢٧٧ وما بعدها.

[٢٥]) عمر طوسون، الصنائع والمدارس الحربية في عهد محمد علي باشا، مؤسسة الهنداوي، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧، ص١٢ وما بعدها.

[٢٦]) ابراهيم عامر، مرجع سابق، ص٣٤٩.

[٢٧]) مؤمن المحمدى، الباشا محمد علي الكبير بانى مصر الحديثة، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ، ٢٠١١، ص٢١٥.

[٢٨]) علي محمود شلبي، مرجع سابق، ص١٥٥ وما بعدها.

[٢٩]) ابراهيم عامر، مرجع سابق، ص٣٤٧.

[٣٠]) مؤمن المحمدى، مرجع سابق، ص٢١٩.

[٣١]) عمر طوسون، صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي ، مرجع سابق، ص٢٧٦ وما بعدها

[٣٢]) عبدالرؤوف سنو، العلاقات الروسية العثمانية ١٦٨٧ – ١٨٧٨ ، الحلقة الثالثة: حرب القرم ١٨٥٣ – ١٨٥٦. تاريخ العرب والعالم مج ٧, ع ٧٧,٧٨ (١٩٨٥): ٢٥ – ٤٤.

[٣٣]) صلاح أحمد هريدي علي، دور الأسطول المصري في حروب الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر: حرب القرم ١٨٥٣ – ١٨٥٦ نموذجا. في المؤتمر الدولي الخامس بعنوان – العرب والترك عبر العصور الإسماعيلية: كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة قناة السويس، (٢٠١٣): ٣٥٦ – ٣٧١

[٣٤]) بورمضان عبد القادر، حرب القرم الثانية ١٨٥٣–١٨٥٦م وأثرها على الدولة العثمانية، مجلة البحوث التاريخية، لعدد٨، مجلد٢، ٢٠٢٤، ص289–273.

[٣٥]) علي، صلاح أحمد هريدي، مرجع سبق، ص٣٥٦ – ٣٧١

[٣٦]) وائل إبراهيم الدسوقي، الجيش المصري في المكسيك ١٨٦٣ – ١٨٦٧، مجلة المقتطف المصري التاريخية س١, ع١ (٢٠١٤):، ص١٩٢–١٩٣.

[٣٧]) فريدريك بنولا (باشا)، مصر والجغرافيا: نبذة تاريخية عن الأعمال الجغرافية التي قامت بها مصلحة الأركان العامة والجمعية الجغرافية الخديوية، تعريب: عبد الرحمن زكي، (القاهرة: مطبعة المقتطف، ١٨٩٢)، ص ص ٩–١٠. والسيد يوسف، جهود الجيش المصري في عهد سعيد باشا، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩)، ص ص ٣٠–٣١.

[٣٨]) وائل إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص ١٩٤–١٩٥.

[٣٩]) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الطبعة الرابعة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨، ص ٤٣..

[٤٠]) عمر طوسون، صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي ، مرجع سابق، ص ٦٦–٧٣.

[٤١]) وائل إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص١٩٦.

[42]) Miller, R. R. (1973). Arms Across the Border: United States Aid to Juárez during the French Intervention in Mexico. American Philosophical Society.

[43]) Deveille, L., Histoire Contemporaine de 1815 à 1920, Paris, 1920, pp. 404-405.

[٤٤]) وائل إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص٢١٣.

[45]) Asad, Talal. 2003b. Secularism, Nation-State, Religion. In Formations of the Secular: Christianity, Islam, Modernity. Redwood City: Stanford University Press .

[46]) Al-Shaikh Māʾ al-ʿAynayn: Maghrebi-Saharan literary geographies on the eve of colonization July Blalack Published in Journal of the African… 1 September 2020 History, DOI:10.1080/21674736.2020.1812207Corpus ID: 226840477